

وإنما أرفقت بها كذلك أيضا قصاصة من مجلة سعودية أوضحت أني لم أكن متجنبا عندما قلت إن النظام السعودي لن يرتضى بعودة الريادة الإعلامية إلى مصر ، ولهذا أجد ضرورياً أن أسجل هنا ليس نص المذكرة التي قدمتها فإنها لا تخرج في مضمونها عما قلته للأستاذ أسامة الباز ، وإنما أسجل صورة لما نشرته مجلة « المجلة » السعودية والتي تصدر عن مؤسسة جريدة « الشرق الأوسط » .

ملاحظة أخرى أكثر أهمية تمثلت في قول « المجلة » أن المد الصحفي المصري بدأ يزول في أوائل الستينيات... « ومعناه أنه لا عودة مرة أخرى لكي يعود العقل الصحفي المصري إلى موقع يعيد إليه حيويته وانطلاقه وريادته لكل عقول المنطقة العربية » .

لكن موقفى من الأستاذ أسامة الباز وعدم اتصاله بي لم يكن حاسماً ولا نهائياً ، إذ عاودت الاتصال به مرة وثانية . إلا أن أمر إتمام هذه الاتصالات قد أصبح مستحيلاً ، بعد أن كان ميسراً من قبل ، وكنت إذا طلبته تليفونياً وكان غائبا عن مكتبه . فإنه كان يسارع عند حضوره إلى مطلبى ليسأل عما أريد .

وكذلك حصيلة تصرفات وزير الإعلام مع تصرفات أسامة الباز ، هي ازدياد اقتناعى بأنى كنت ساذجاً ، إذ تصورت أن النظام المصري يمكن أن يكون خيراً من النظام السعودي ، الفرق بين الإثنين - في هذه الحالة - أن النظام السعودي لم يكن راغباً في تكون زعامة هذا العمل الجديد في أيدي مصرية لتعود إليها الريادة الإعلامية على طبق من عملة يدفعها ممول عربى يحمل الجنسية السعودية . أما النظام المصري فقد وضع أنه وإن كان قد قبل مشروع باريس ، لأنه لم يكن يملك حق فرض من يعمل به ، إلا أنه مع مشروع القاهرة المقترح فهو يملك أن يرفض « نوعية » المصري الذى يرأسه .

وقد تأكد لى ذلك عندما وجهت سؤالاً إلى صديق مشترك مع الأستاذ أسامة الباز عما منعه من إخطارى بما توصل إليه بشأن ما عرضته عليه ، فأجاب بأنه لا يعلم . وإن كان مستعداً أن يوجه السؤال نيابة عنى إلى أسامة الباز ولم أمانع .

وبعد أيام صارحنى الصديق المشترك - السفير محمود أبو النصر - بأن الرئيس محمد حسنى مبارك قد رفض المشروع على أساس أن سلوب المعارضة الذى أتبعه فى عمودى اليومى المنشور « بالأخبار » لا يجعل المشروع المصرى فى « مأمّن » وهو رأى يعنى أن من بين مواصفات الشخص المسئول عن الصحيفة الجديدة هو أن يكون ملتزماً شأنه فى ذلك شأن رؤساء المؤسسات الصحفية المصرية والمسماة بالقومية .

ومن المؤكد أننى ألتقى مع السيد رئيس الجمهورية فى رفضه لشخصى ، فهو إذا كان قد رفض مواصلة بقائى على رأس مشروع القاهرة ، كما كنت بالنسبة لمشروع باريس ، فأنا أيضاً أرفض أن أكون على رأس صحيفة عربية دولية ملتزمة لدولة واحدة ، وإن كنت سأظل ملتزماً بأن يكون لمصر ، فى مشروع القاهرة حقها فى إبراز رأيها وإعطاء الوزن الثقيل الذى تملكه من كونها الدولة العربية العظمى . وهو نفس الموقف الذى كنت سأأخذ لو أن مشروع باريس قد نفذ .